

Distr.: General

AU/CAMEF/EXP/ 6 (III)

Date: 10 March 2008



مفوضية الاتحاد الأفريقي

الدورة الثالثة لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين

الاجتماعات السنوية المشتركة الأولى
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الثالث للجنة الخبراء

أديس أبابا، إثيوبيا

26-29 آذار/ مارس 2008

متابعة المؤتمر الأخير لوزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين

1 - انعقد المؤتمر الثاني لوزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين في ياوندي، الكامبيرون، في الفترة من 20 إلى 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2006.

ألف - توصيات الخبراء

2 - قدم اجتماع الخبراء الذي انعقد قبل المؤتمر التوصيات التالية إلى الوزراء:

(أ) التعجيل بإجراء الدراسة المتعلقة بترشيد وتكامل الجماعات الاقتصادية الإقليمية مع تحديد التكاليف والفوائد ومراعاة الاتفاقات القائمة؛

(ب) الإسراع بإنشاء لجان توجيهية للمؤسسات المالية الثلاث؛

(ج) إشراك المنظمات والفاعلين الاقتصاديين الإقليميين في عملية إنشاء هذه المؤسسات؛

(د) إعداد الدراسة المتعلقة بإيجاد التمويل البديل للاتحاد الأفريقي استنادا إلى التجارب الأفريقية والآسيوية؛

(هـ) إشراك مسؤولي الجمارك مباشرة في أي مفاوضات بشأن التكامل والشاركة الاقتصادية؛

(و) الإسراع باستئناف مفاوضات جولة الدوحة وإدماج التجارة في جميع السياسات الإنمائية؛

(ز) وضع سياسات مناسبة لتنمية قطاع التمويل الصغير مع كفالة استثمارية واستدامة هذا النظام التمويلي الذي يركز على الفقراء؛

(ح) تنظيم الإحصاءات ومواعمتها وتطويرها استنادا إلى قدرات وخبرات المنظمات الدولية، وإعداد ميثاق بشأن الإحصاءات وإنشاء صندوق مخصص لدعم تطوير الإحصاءات.

باء - توصيات مؤتمر الوزراء

3 - استنادا إلى اقتراحات الخبراء، اعتمد مؤتمر الوزراء التوصيات التالية:

- (أ) تنمية مصادر الطاقة المتجددة؛
- (ب) تعزيز التضامن بين البلدان الأفريقية المستوردة الصافية والمصدرة للنفط وإنشاء صندوق للتضامن؛
- (ج) تعميم عملية إلغاء الديون على جميع البلدان الأفريقية؛
- (د) التعجيل بعملية إنشاء المؤسسات المالية (المصرف المركزي الأفريقي وصندوق النقد الأفريقي والمصرف الأفريقي للاستثمار)؛
- (هـ) توجيه نداء عاجل لاحترام الالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي بخصوص تعبئة الموارد اللازمة لتمويل التنمية؛
- (و) تهيئة بيئة مواتية لتنويع الإنتاج، وتحديثه وزيادته بسرعة عن طريق تشجيع القطاع الخاص وتنميته؛
- (ز) الإسراع باستئناف مفاوضات الدوحة بشأن التجارة والتنمية؛
- (ح) إزالة جميع العراقيل أمام وصول المنتجات الأفريقية إلى أسواق الشمال؛
- (ط) إشراك البلدان الأفريقية في عمليتي إعادة تنظيم وإصلاح مؤسسات بريتون وودز؛
- (ي) إعداد الميثاق المتعلق بالإحصاءات وإنشاء صندوق أفريقي لتطوير الإحصاءات.

جيم - حالة تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر الثاني لوزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين

4 - بعد مضي عامين إلا قليلاً على اعتماد هذه التدابير، يلاحظ ما يلي:

(أ) لا زالت الدراسة بشأن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة مستمرة وهناك اجتماعات إعلامية نظمت لتعميم التقنيات الجديدة التي جرى اختبارها في مناطق أخرى؛

(ب) ستنتهي قريباً الدراسة التي بدأت في عام 2006 المتعلقة بإنشاء صندوق أفريقي للتضامن مع البلدان المستوردة الصافية للنفط. وعما قريب، ستقدم استنتاجات وتوصيات هذه الدراسة، التي تجرى بالتشارك بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، إلى هيئات الاتحاد الأفريقي للنظر فيها؛

(ج) يمثل الدين عائقاً أمام تحقيق التنمية في أفريقيا. وقد تمكنت بعض البلدان بفضل التدابير التي شرع في تنفيذها في إطار سياسات الحد من الفقر وتنشيط النمو، والمعدة بدعم من مؤسسات بريتون وودز، تمكنت من تخفيض عبء الدين عليها، في حين أن بلدان أخرى، غير مؤهلة للاستفادة من الآليات المستحدثة، لم تتمكن من تقليص عبء الدين الثقيل للغاية الذي يقوض أي جهد إنمائي؛

(د) تؤدي عدم كفاية السياسات الاقتصادية، واستمرار الحواجز التنظيمية والضريبية، واستمرار ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج، وضعف تنمية الموارد البشرية، واستمرار المشاكل في مجال توجيه وإدارة السياسات إلى إعاقة الجهود الرامية إلى تحقيق نمو سريع في المبادلات بين البلدان الأفريقية، وكفالة حرية تنقل الأشخاص والسلع، وضمان الحصول على التمويل الدولي؛

(هـ) لم يتم الوفاء بالالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي لحشد الموارد اللازمة لتمويل التنمية في أفريقيا. ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تراوح مكانها في البلدان الأفريقية؛

(و) لم يتم استئناف مفاوضات الدوحة رغم صدور بيانات من هنا وهناك؛

(ز) شرع في إجراء الدراسة المتعلقة بالنهوض بالتمويل وستعرض استنتاجاتها على السلطات الأفريقية للنظر فيها؛

(ح) أعد الميثاق الأفريقي للإحصاءات. وبعد أن يتدارسه الوزراء الاقتصاد والمالية والتخطيط، سيعرض على الهيئات العليا في الاتحاد الأفريقي لاتخاذ قرار بشأنه وإنشاء صندوق تنمية الإحصاءات اللازم لتحسين القدرات في مجالات جمع البيانات الاقتصادية والاجتماعية، وتجهيزها، وتحليلها، ونشرها، وتعزيز القدرات في مجال توجيه السياسات وإدارتها.

دال - الطريق إلى الأمام

5 - في ضوء بيئة دولية تتسم بالتحلل من القيود التنظيمية وعولمة الاقتصاد، يقتضي التنفيذ الفعلي للتدابير الهيكلية التي أوصى بها مؤتمر الوزراء اتباع سياسات جديدة أكثر استباقية وصرامة على الصعيدين الوطني والإقليمي، تكون قادرة على التعجيل بخطى التكامل وصولاً إلى تحقيق الأهداف المحددة في مجال النمو والحد من الفقر.

6 - وينبغي الإسراع بتنفيذ تدابير ذات أولوية في السياسات الاقتصادية في المجالات التالية:

(أ) تحسين القدرات في مجال التوجيه والإدارة على الصعيدين الوطني والإقليمي عن طريق اعتماد وتنفيذ الميثاق الأفريقي بشأن الإحصاءات. وفي هذا الصدد، فإن الإسراع بإنشاء صندوق تنمية الإحصاءات المنصوص عليه في الميثاق سيتيح للبلدان الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية تحسين نظمها لجمع المعلومات وتجهيزها وتحليلها، وتعزيز قدراتها في مجالات إعداد سياسات وبرامج التنمية المتكاملة وتنفيذها ومتابعتها؛

(ب) ينبغي أن يتم تحقيق التكامل الاقتصادي، الذي لا غنى عنه لتنمية السوق الأفريقية، من خلال بنى تحتية فعالة للنقل والاتصال. وتستلزم تنمية البنى التحتية الأساسية تعبئة الموارد القارية والدولية بطريقة مثلى، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإيجاد سوق مالية إقليمية فعالة وتنافسية، ومواصلة تحسين بيئة الأعمال التجارية، من أجل دعم نمو التجارة، وضبط تكاليف الإنتاج، وتحسين قدرة الاقتصاد على المنافسة، وتنويع الاقتصادات، وتحديث وسائل الإنتاج وتكثيفها؛

(ج) ينبغي أن يقرن تحسين بيئة الأعمال التجارية بتنمية الائتمانات الصغرى على نطاق واسع وتيسير سبل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة على الائتمانات

من أجل دعم تنمية القطاع الخاص، وتحرير النشاط الاقتصادي، واجتذاب أقصى قدر من رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية، وتكثيف وتنويع أنشطة الصناعة والزراعة والخدمات؛

(د) ينبغي أن تستند تنمية المبادلات التجارية على نظام متجانس لتسوية المعاملات وعلى نظام مصرفي يتسم بالتنوع والتنافس. ويشكل إنشاء المؤسسات المالية الأفريقية إحدى الدعامات الهامة لنجاح عملية تكامل الاقتصاد الأفريقي. وينبغي أن تقوم هذه المؤسسات، على غرار مناطق أخرى في العالم، بدور محرك قاطرة التنمية المتكاملة في أفريقيا؛

(هـ) لكي يكلل التكامل الاقتصادي بالنجاح ينبغي مواءمة السياسات وتنسيقها. فبدون الاتفاق والتكلم بصوت واحد في المحافل الدولية لن تستطيع أفريقيا أن تدافع بفعالية عن مصالحها سواء في مفاوضات منظمة التجارة العالمية (الدوحة)، أو عمليات إعادة هيكلة وإعادة تنظيم مؤسسات بريتون وودز، أو في اتفاقات الشراكة الاقتصادية.

7 - تلك هي التحديات المطروحة أمام الاقتصاد الأفريقي لكفالة تنميته المستدامة في مواجهة العولمة. ولا تزال العوائق الهيكلية المستمرة تعوق تنمية البلدان الأعضاء. وإزاء هذا التحدي، ينبغي للقادة السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين الأفريقيين الشروع في إجراء إصلاحات من شأنها أن تفجر الطاقات والمبادرات، وتغير النزعة السائدة حالياً نحو تهميش القارة في الاقتصاد العالمي، وتحشد الموارد الأفريقية وتستغلها بفعالية، وتدعم النمو القوي والمستدام وتحد من الفقر الذي يسود في معظم بلداننا.